الخليج العربي ..... المجلد الثامن عشر ..... العدد (1-2) 1986

..... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية .....

أثر النمو الاقتصادي في استيرادات السعودية

محمود محمد داغر وزهرة حسن عباس

كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة البصرة

مقدمة :

يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا مهما في التأثير على عملية التنمية الاقتصادية اذ انه يعد بمثابة عربة النمو الاقتصادي (Courage of growth) كما اشار اليها دنيس روبرتسون[1] (Handmaiden of growth) كما اطلق عليها ايرفن كرافيس[2].

ان محاولة الدول الصناعية المتقدمة استغلال صادراتها للدول النامية في احكام طوق التبعية حول رقبة الاخيرة، يخلق حافزا اضافيا لكل قطر نام في مجال تسريع النشاط الاقتصادي بأشكاله المختلفة.

لذلك فتوجيه عملية النمو الاقتصادي لابد ان تكون في اتجاه يدعم حالة الاستقلال الاقتصادي، وتقليل درجة التبعية الاقتصادية للخارج، وهذا لايتم الا من خلال خلق الشروط الملائمة لعمل القطاعات الانتاجية، التي تسهم من خلاله في توفير سلع وخدمات يكون للمكون المحلي فيها دور اكبر.

1) D. H. Robertsan 'The Future of International Trade' **The Economic Journal**, No. 189. 1938. PP1 - 19.

2) I.Kravis "The Trade as a handmiden of growth" **The Economic Journal**, 1970, P869.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها:
«ان النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية اسهم بشكل كبير في تعظيم الطلب على الاستيرادات».

تشمل فترة البحث الاعوام ٧١ ـ ١٩٨٢ كونها تغطي مسار انجاز خطتين خمسيتين وجزء من خطة ثالثة، ولتوفر المعلومات عنه بشكل نسبي (على الرغم من تحفظ البعض على ان هذه الفترة شهدت تغيرات مفاجئة وسريعة، دفعت بدورها الى حدوث حالات غير متوقعة في الاقتصادات المصدرة للبترول).

تناقش الفقرة الاولى مفهوم النمو الاقتصادي وابعاده وعلاقته بالاستيرادات بالاعتماد على ماتطرحه نظرية التجارة الدولية الحديثة، فيما تعالج الفقرة الثانية، المتغيرات الاقتصادية التي اعتمد عليها البحث في تحليل الظاهرة، منتقلين في الفقرة الثالثة الى المعالجة القياسية للاثر وبشكل تحليلي، اما الخلاصة فتقدم وبشكل متواضع اهم النتائج التي توصل اليها البحث وبشكل موجز.

١ ـ النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستيرادات:

تتفق الكثير من الاراء حول مفهوم النمو الاقتصادي[٣] في انه يمثل الزيادة الحقيقية في الانتاج، نتيجة حدوث تغيرات كمية ونوعية، فالاولى تمثل تغيرات في قوة العمل ورأس المال والثانية تنجم عن اثار التقدم التقني[٤]. وبشكل اخر يعد النمو محصلة للتغييرات في مدخلات العملية الانتاجية بضمنها التقدم التقني[٥].

ان دالة الانتاج (Production Lunction) هي الاسلوب الاكثر شيوعا في قياس مكونات النمو الاقتصادي، باعتبارها تحدد العلاقة بين مدخلات الانتاج (العمل L راس المال K و T حيث يمثل متغير الزمن) (ويتضمن تعبير عن التغير التكنولوجي) وبين الانتاج Q وتأخذ الدالة الصيغة:

$$Q = F(L, K, T)$$

---

(٣) نود التنويه الى اختلاف مفهوم النمو الاقتصادي (Eco. Growth) الذي نتناه في بحثنا هذا عن التنمية الاقتصادية (Eco Development) حيث ان معظم الاقتصاديين يعبرون عن الاول بحالة الدخل القومي او الناتج القومي الاجمالي وللتوسع انظر: C.P. Kindlberger - Economic Development - Newyork: MGraw Hill IN C. 1965 PP3.9.

(٤) انظر: ١ ـ بترسون: والاس ترجمة صلاح الدين دباغ ـ النمو الاقتصادي وطبيعته وقضيته، الجزء الثاني (بيروت: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ـ (2) Eduard Shapiro - Macro - Economic Analysis 3rd Ed (U.S.A) Harcourt Brace Jovanovich 1974 : p369

(٥) اتفق الكثير من الاقتصاديين على اعتبار التقدم التقني احد عوامل الانتاج الرئيسية.

ويعبر بيانيا عن دالة الانتاج، بمنحنيات الناتج المتساوي Iso quant وبالتالي فالنمو الاقتصادي يمكن توضيحه من خلال تتبع مساره بالانتقال من منحني ناتج متساو الى اخر[٦].

وتعد دراسة العلاقة مابين التجارة الخارجية وعملية النمو الاقتصادي من الدراسات التي تدخل ضمن نظرية التجارة الدولية، والتي حاول الكثيرون من خلالها تفسير اثر ظاهرة النمو الاقتصادي على طلب القطر للواردات، حيث تؤكد بعض الدراسات ان هنالك علاقة موجبة دائما بين ارتفاع الدخل والطلب على الواردات في الوقت الذي ظهرت دراسات اخرى رائدها Harry Johnson ترى ان اثر نمو الدخل (الناتج) على الاستيرادات لايمكن تحديده الا من خلال تحليل اثر النمو في كل مكون من مكونات الطلب الكلي على الناتج ودوره في تغيير الطلب على الواردات سلبا او ايجابا [٧].

ولغرض توضيح العلاقة يمكن تصور بلدا صغيرا من حيث مساهمته في التجارة الدولية (كمعظم الاقطار النامية) وان هنالك تعاملا بينه وبين دوله بسلعتين (X) و (Y)، يتخصص هذا القطر في انتاج السلعة القابلة للتصدير (X) ويستورد السلعة الاخرى القابلة للاستيراد (Y) من الدولة الثانية.

وعند نسبة تبادل تجاري معينة، فأن طلب القطر للاستيرادات يزداد كل فترة بمقدار مساو لزيادة انتاجه (زيادة X) مضروبا في الميل الحدي الانتاجي لطلب السلعة القابلة للاستيراد.

- الميل الحدي الانتاجي لطلب السلعة القابلة للاستيراد. $dy / dx = M_{yx}$

تغير طلب السلعة القابلة للاستيراد Myx. $dx / dt = dy/dt$ باعتبار ان dx / dt تمثل تغير انتاج القطر ممثلا بالسلعة القابلة للتصدير (السلعة التي يتخصص بأنتاجها).

---

(٦) 1) Johanson - Production Function (Amsterdam: North holland publishing Company - 1974).
2) Aroop K.Mahuty - Intermidiate Micro Eco, with Application (Newyork Acadimic Press - 1980) P.172.

(٧) انظر:
1) H. Johnson. **Money, Trade & Economic Growth** (Cambridge: Harvard University Press - 1962)80.
٢ - د. عمر زهير حافظ، نماذج قطاعات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الرياض جامعة الملك سعود - ١٩٨٣) ص ٤ اوراق الندوة.

كما ان معدل زيادة طلب القطر للسلعة القابلة للاستيراد يساوي معدل نمو انتاجه مضروبا في مرونة الطلب الانتاجية للسلعة القابلة للاستيراد Output Elasticity of demand for Import) والتي تعني التغير النسبي في الواردات (سلعة Y) استجابة للتغير في الانتاج (سلعة X)[٨].

∴ مرونة الطلب الانتاجية للسلعة القابلة للاستيراد Ey = dy/dx . x/y حيث X هو انتاج القطر و Y تمثل استهلاك السلعة القابلة للاستيراد (الصادرات من الدولة الثانية)[٩].

ويستفاد من المرونة المستخرجة كثيرا في معرفة هل ان النمو الاقتصادي يزيد من طلب القطر للسلعة القابلة للاستيراد ام يبقيه كما هو ام يخفضه حيث:

Ey > 1 = النمو الاقتصادي يزيد الطلب على الاستيرادات

Ey = 1 النمو الاقتصادي محايد

Ey<1 النمو الاقتصادي ويقلل من الطلب على الاستيرادات

وبشكل عام يمكن القول ان للنمو الاقتصادي اثرين على الاستيرادات يعمل كل منهما بشكل معاكس لاتجاه الاخر وهما:[١٠].

١ ـ الاثر الدخلي (Income effect) للنمو والذي يؤدي الى زيادة الطلب على الواردات نتيجة ارتفاع مستوى الدخل.

٢ ـ الاثر الاحلالي Replecement effect)) للنمو والذي يؤدي الى انخفاض الطلب على الاستيرادات لانخفاض المحتوى الاستيرادي الاجمالي (الطلب المحلي) واحلاله بالانتاج المحلي.

---

(٨) ماحنا نحاول تحديد مقياس لاثر النمو الاقتصادي (باعتباره زيادة حقيقية في الناتج، فأننا سنستخدم صيغة المرونة الانتاجية بدلا من صيغة المرونة الدخلية حيث يؤكد بعض الاقتصاديون أنهم يفضلون صيغة المرونة الانتاجية عند وصفهم سلوك الاستهلاك الكلي بأرتفاع الدخل الاجمالي، لان هذا السلوك يعتمد عامل النمو الاقتصادي، ولا يتحدد فقط بمرونة الطلب الدخلية الفردية للواردات، مثلا النمو الاقتصادي نتيجة نمو السكان (قوة العمل) يقلل من الطلب الفردي على الاستيرادات بتقليله حصة الفرد من الناتج، الا انه يزيد من الطلب الكلي بزيادة (ارتفاع حصة مدخل العمل في زيادة الناتج..

انظر:

. 1 - H.Johnson - Op. cit - P67.

(٣) د. علي يوسف خليفة ود. احمد زبير ـ النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي (بغداد: مطبعة العاني ١٩٧٨) ص٧٥.

(٩) خضير عباس البياتي: اثر النمو الاقتصادي في تجارة العراق الخارجية ـ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٥ ـ ٣٨.

(١٠) يمكن فهم هذين الاثرين بشكل مشابه لما جرى دراسته في التحليل الجزئي حول طلب المستهلك والتي يسهل التعرف عليها في كتب الاقتصاد الجزئي.

لذلك لغرض التعرف على اثر النمو الحقيقي يجب عدم اخذ الزيادات الحاصلة في الناتج الاجمالي فحسب وانما التغير في مكونات الناتج. . والتعرف على الطلب للاستيرادات من السلع الانتاجية والاستهلاكية، وهذا ناجم بدوره عن ماتشغله الاستيرادات من حيز في عملية تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد القومي، بأعتبار انها تمثل بالتفاعل مع الصادرات صافي التعامل الخارجي الذي يضاف الى متغيرات نموذج الاقتصاد الكلي.

ان الاطار النظري السابق يعطينا الفرصة لفهم ابعاد واثر النمو الاقتصادي على الاستيرادات وبالتالي النهج الانمائي الذي تتبعه الاقطار النامية (ومنها القطر السعودي) في التأثير على استيراداتها بأتجاه تخفيضها بالشكل الذي يحقق لها التقليل من حالة التسرب المستمرة لفوائضها الى الخارج.

لقد اندفعت معظم الاقطار المصدرة للبترول الى التوسع في الاستيرادات لتغطية العجز في العرض المحلي بحيث تسهم الاستيرادات بنسبة كبيرة من السلع والخدمات. وقد هيأ وجود قطاع تصديري هذه الفرصة اذ وفر سيولة كبيرة من النقد الاجنبي تمكنها من الاستيراد دونما حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها، اي ان مجرد عزل امكانات قطاع النفط كفيل بتغيير حالة اليسر المالية الى عجز كبير جدا.

ان الرغبة في اجراء تغييرات انمائية سريعة، ومحاولة تصحيح طابع الاختلال الهيكلي في الاقتصادات النفطية كان احد الدوافع وراء الزيادة الكبيرة في عملية الاستيراد. .

قد يستنتج البعض انه عند تمكن القطاع التصديري من توفير عرض تام المرونة من النقد الاجنبي للقطاع المحلي، فانه بالامكان زيادة نسبة الاستيراد الى الناتج، وتصعيد نسب مكونات الانفاق المحلي الى ناتج القطاع المحلي الى مالانهاية، وهذا التصور بني على الاعتقاد بأمكانية استخدام الفائض النقدي الاجنبي لازالة اثر القيد الذي تفرضه الطاقات الانتاجية المتاحة والموارد البشرية على الانفاق ككل او كمحفزات مستقلة، وهذا الاعتقاد يفترض ضمنيا ان العرض التام للمرونة من النقد الاجنبي يعني قدرة غير محددة على الاستيراد، وبالتالي فمن الممكن اللجوء الى العالم الخارجي لسد الفجوة بين الطلب والعرض، الا ان الفرضية الاساسية التي بني عليها هذا التحليل خاطئة بالتأكيد. .

ان القدرة على الاستيراد لها محدداتها وقيودها (Constraints) وهذه القيود تفرض سقفا اعلى لاحجام السلع والخدمات الممكن استيرادها، وهذه المحددات تتعلق

اساسا في: اولا: الطاقات المحلية المتوفرة لانتاج السلع غير القابلة للمتاجرة (اي السلع التي لايمكن توفيرها عن طريق التجارة الخارجية، مثل الموانيء التي تضع حدا اعلى لما يمكن ان تستورده، وشبكة النقل التي تحدد الحجم الذي يمكن تداوله من السلع بغض النظر عن منشأها وهذه بمجموعها طاقات غير قابلة للتوسع في الامد الطويل. . .

ثانيا: الموارد البشرية، اذ يشكل التشغيل الكامل لقوة العمل المتاحة، قيدا اخر على استخدام الاستيرادات لزيادة الانفاق المحلي، فتصعيد الاستيرادات في هذه الحالة يتطلب توجيه عدد اكبر من العمال لنقل السلع المستوردة الى مستخدميها، وفي ظل عمالة كاملة، فمن الطبيعي ان يؤدي مثل هذا الاجراء الى تخفيض عدد العاملين في انتاج ونقل البضائع المحلية، اي ان تصعيد الاستيراد في ظل عمالة كاملة يتطلب تخفيض الناتج المحلي، وحتى استيراد العمالة لايزيل هذا القيد بل يرفع سقفه الى مستوى اعلى، لان هذه الاخيرة تواجه بدورها قيودا اخرى[11].

٢ ـ المعالجة الاقتصادية والاحصائية للمتغيرات:

لغرض تسهيل عملية القياس الكمي (Quantitative Measurment) لجوانب الدراسات الاقتصادية لابد من تحليل المتغيرات الاقتصادية المستخدمة، مع اجراء بعض المعالجات الاحصائية لاغراض الاستفادة من كل متغير بشكل ينطبق مع مؤشرات النظرية الاقتصادية على الرغم من ان هنالك الكثير من المتغيرات التي تؤثر على الظاهرة محل البحث الا ان عدم توفر الاحصاءات والمعلومات الكافية وعلى امتداد الفترة الزمنية المحددة دفع الباحثان الى تحديد بعض العوامل التي يمكن ان تسهم في تقييس اثر النمو الاقتصادي في الطلب على الاستيرادات. .

اولا: متغيرات تمثل النشاط الاقتصادي، وتشمل الناتج المحلي الاجمالي (النفطي وغير النفطي) G N P وناتج القطاع الزراعي G A وناتج القطاع الصناعي GM والاستهلاك الاجمالي C والاستثمار الاجمالي I.

ثانيا: متغيرات تمثل مستويات الاسعار، وتشمل الارقام القياسية لاسعار المستهلك وسعر وحدة الاستيرادات. .

سنتناول المتغيرات انفة الذكر بشكل منفصل وبايجاز قدر الامكان. .

---

(١١) حاتم جورج حاتم ـ التوزيع الوظيفي للدخل (بغداد: وزارة التخطيط ـ؟) ص ٥٢ ـ ٥٣.

٢ ـ ١ ـ الاستيرادات (M)

ارتفعت استيرادات السعودية للفترة (بالاسعار الجارية) بمقدار ٣٨ مرة في السنة المقارن عنها في سنة ١٩٧١ (جدول ١)، حيث بلغ معدل التغير السنوي (٣٠٨٪) في الوقت الذي بلغ معدل النمو السنوي المركب (٣٨٪) وهو معدل نمو عال نسبيا، وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات من (٨, ٥٧٤) ريال عام ١٩٧١ الى (٥, ١٥٥٨٥) ريال لسنة ١٩٨٢[١٢] وتشير الاهمية النسبية للاستيرادات في مكونات GDP الى ان المساهمة ارتفعت من (٩, ٢٣٪) عام ١٩٧١ الى (٧, ٤٠٪) للفترة المذكورة، وهذا يعطينا مؤشرا على استمرار تزايد الاعتماد على الاستيرادات في تغطية جزء كبير من الطلب المحلي الاجمالي..

ان النسب المرتفعة هذه ممكنة في قطر مثل السعودية تبلغ به نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات (٢٩١٪) عام ١٩٧١ انخفضت الى (١٦٤٪) عام ١٩٨٢، لكن على الرغم من ذلك تبقى حالة انخفاض نسبة التغطية مؤشرا على التراجع النسبي للعوائد النفطية ومنه الى خطورة الركون الى المصدر النفطي الناضب...

ان استخدام الارقام الجارية يؤشر خللا في حقيقة اي متغير، لذلك كان لابد من التخلص من الاثر التضخمي والتذبذب غير الواقعي الذي تتضمنه الاسعار الجارية خاصة في موضوع يتعلق بالاستيرادات..

لذلك جرى تحويل الاسعار الجارية للاستيرادات الى اسعار ثابتة بأستخدام متغير سعر وحدة الاستيرادات. اذ يلاحظ ان الاستيرادات تتضاعف بالاسعار الثابتة بما يعادل ١٢ مرة للفترة المعنية (جدول ١) وبمعدل تغير سنوي بلغ (٩٤٪) وبمعدل نمو سنوي (٢٥٪) وهي نسبة تثبت دور الاستيرادات الواسع في النشاط الاقتصادي السعودي..

---

(١٢) بيانات السكان من: صندوق النقد العربي ـ الحسابات القومية للبلاد العربية ٧١ ـ ١٩٨٢ (ابو ظبي: الصندوق، ١٩٨٣) ص ١٤. اما النسب فهي مستخرجة من قبل الباحثان.

٢ ـ ٢ ـ الناتج المحلي الاجمالي GDP

يعد هذا المتغير من اهم العوامل التي تعكس حقيقة النمو الاقتصادي على الرغم من كونه يشمل ناتج القطاع النفطي وغير النفطي، لما لذلك من تشويه الى حقيقة النمو الحادث، اذ يتحدد واقع النمو بأثر تغير سعر النفط دوليا وليس بحافز نشاط وطني حقيقي . .

بلغ معدل التغير السنوي للناتج المحلي (اسعار جارية)[١٣] (٢٣٠٪) للفترة موضوعة البحث وبمعدل نمو سنوي مركب (٣٥٪) على الرغم من ان عام ١٩٨٢ شهد معدل تغير سالب بالنسبة لعام ١٩٨١ مقداره (ـ ٢,٥٪) نتيجة التدهور في عوائد النفط من جراء انخفاض الطلب واسعار النفط في سوق الطاقة الدولية هذا في الوقت الذي يلاحظ ان استيرادات السعودية ارتفعت عام ١٩٨٢ عن ١٩٨١ بمعدل تغير (١٧,٥٪)، وهو مؤشر يدلل على صعوبة السيطرة على متغيرات الاقتصاد السعودي عند اي تغير ينجم عن اجراءات خارجية ومرد ذلك عمق التبعية الاقتصادية .

اما بالنسبة الى GDP بالاسعار الثابتة (جدول ٢) نرى انه ينمو بمعدل سنوي (٥٪) وبنسبة تغير سنوية (٦,٧٪) وترتفع هذه المعدلات بشكل واضح اذا مااستبعدنا عام ١٩٨٢ من السلسلة وللاسباب انفة الذكر نفسها . .

اما بالنسبة لهيكل الناتج نرى ان القطاع الاستخراجي لازال يمثل دورا بارزا، اذ كان يشغل (١,٥٥٪) من اجمالي الناتج عام ١٩٧١ ارتفع الى (٦,٥٦٪) عام ١٩٨١ ثم عاد وانخفض الى (٤,٤٤٪) عام ١٩٨٢ لكن يجب ان لايفهم ان الانخفاض الاخير كان بسبب ارتفاع حقيقي للاهمية النسبية للقطاعات خارج النفط وانما السبب يعود لحالة تدهور العائد النفطي . .

٢ ـ ٣ ـ ناتج القطاع الزراعي GA والصناعة التحويلية GM

ان اختيار هذين المتغيرين ينبع من حقيقة كون التنمية الاقتصادية المستقلة لابد ان تنطلق من ضرورة تعميق دورهما في الاقتصاد، خاصة دورها في اجراء التغيرات الهيكلية . .

ان معظم الاقطار النامية تركز على نمو هذين القطاعين الانتاجيين لمساهمتهما في العرض السلعي والخدمي المحلي والعجز فيهما يدفع الى اللجوء للعالم الخارجي

---

(١٣) بيانات GDP بالاسعار الجارية: صندوق النقد العربي ـ المصدر السابق ص٦ والنسب من عمل الباحثان . .

للاستيراد وبالتالي فأن النمو الاقتصادي لهما يدفع بدوره الى التعويض Replecement عن الاستيرادات وتخفيض العبء القائم على القطاع التصديري والمعرض موقعه للانهيار. .

بلغ معدل النمو السنوي لناتج القطاع الزراعي (٢٠٪) (بالاسعار الجارية) للفترة المدروسة وبمتوسط تغير سنوي مقداره (٥٧,٩٪) اما بالنسبة لناتج الصناعة التحويلية فأن معدل نموه السنوي (٣١٪) وبمعدل تغير (١٦٠٪).

عند مقارنة المعدلات اعلاه بما هو عليه بالنسبة لقيم ناتجهما بالاسعار الثابتة (جدول٣) يلاحظ ان معدل النمو السنوي للزراعة ينخفض الى (٦٪) و (٧٪) للصناعة التحويلية. ولغرض تبين الموقع النسبي لهذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ ان الاهمية النسبية للزراعة انخفضت من (٤,٤٪) عام ١٩٧١ الى (١,٦٪) عام ١٩٨٢ بينما انخفضت اهمية القطاع الصناعي النسبية بشكل طفيف من (٨,٧٪) الى (٨,٢٪) للفترة ذاتها، وهذا يرجع بشكل رئيس الى بروز القطاع الاستخراجي فضلا عن السياسات الانمائية قصيرة النظر. . اي ان ناتج هذين القطاعين لايزال غير قادر على تهيئة الفرصة لحالة نضوب النفط وتوفير موارد اضافية لسد العجز في الاستيعاب المحلي (Domestic Absoraption) للسعودية من السلع والخدمات. .

٢ ـ ٤ ـ الاستهلاك الاجمالي (C) والاستثمار الاجمالي (I):

في الوقت الذي يمثل نمو الناتج المحلي حالة النشاط الاقتصادي فأن متغيري الاستهلاك والاستثمار يمثلان حصيلة النشاط الاقتصادي. .

نظرا لعجز القطاعات السلعية وكما وضحنا عن الايفاء بالاحتياجات المحلية فقد التجأت السعودية الى الخارج لتوفير السلع والخدمات لاغراض الاستهلاك (الحكومي، العائلي) وللاستثمار (الحكومي، الخاص) لذلك فأن نسبة تغير C او I تؤثران بشكل مباشر في تحديد حصة الاستيرادات بالنسبة للناتج المحلي، كما ان الاثار التي تولدها تغيرات الاستهلاك والاستثمار من خلال دور المضاعف (Multiplier) والمعجل (Accelerator)[١٤] تستنزف عن طريق الاستيراد من الخارج اي ان نمو C و I يعطي تصور نسبي عن حجم الاثر على الاستيرادات. .

---

(١٤) اغلب كتب الاقتصاد الكلي تتناول هذين الاثرين.

وبالعودة (للجدول ٤) نلاحظ ان الاستهلاك والاستثمار (بالاسعار الجارية) نميا بمعدل سنوي (٢٦٪) و (٤٠٪) على التوالي خلال الفترة، وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٠٥٪) و (٣٣٩٪)، حيث تضاعف الاستهلاك (٣) مرة والاستثمار (٤١) مرة لعام ١٩٨٢ عنه في ١٩٧١، وجميع هذه المؤشرات النسبية تعطي دلالة واضحة عن الارتفاع المضطرد في هذين المتغيرين..

وللوقوف على واقع النمو الحقيقي في الاستهلاك والاستثمار كان لابد من تحويل الاسعار الجارية الى اسعار ثابتة، والتجأ الباحثان الى الرقم القياسي لاسعار المستهلك لكونه يمثل افضل مؤشر للتعبير عن الاسعار المحلية ولعدم توفر بديل احصائي افضل للتثبيت..

ويشير الجدول الى ان الاستهلاك والاستثمار (اسعار ثابتة) قد نميا بمعدل (١٣٪) و (٢٤٪) على التوالي وبمتوسط تغير سنوي (٢٣,٧٪) و (٨٩,٨٪) وهي معدلات تعكس بجلاء حالة التطور في طلب السلع الاستهلاكية والاستثمارية في الاقتصاد السعودي، وعند ربط ذلك بحالة عدم امكانية توفير متطلباتها وطنيا تصبح الواردات هي الملاذ المناسب لدولة مدعومة برصيد ضخم من الاحتياطي النقدي الاجنبي...

وللتثبيت من حالة الخلل في نسب الاستهلاك يلاحظ ان اهميتها النسبية في مكونات الانفاق المحلي انخفضت من (٤٤,٥٪) عام ١٩٧١ الى (٣٥,٧٪) عام ١٩٨١ ثم عادت وارتفعت الى (٤١,١٪) عام ١٩٨٢ رغم التدهور الواضح في الدخل القومي لهذا العام. بينما ارتفعت نسبة الاستثمار من (١١,٨٩٪) الى (٣٣,٢٪) للفترة المذكورة.

٣ ـ القياس الاقتصادي لاثر المتغيرات

على الرغم من اهمية النسب والمعدلات التي اشرنا اليها خلال الفقرة السابقة الا انها تبقى عاجزة عن تحديد الاثر الكمي الذي يتركه النمو الاقتصادي في الطلب على الاستيرادات.

وقياس الاثر يتطلب اللجوء الى شكل دالي (Functional Form) وطرق تقدير ثم اختبارات معينة تؤكد صحة اختيار العلاقة..

ان الخطوة الاولى للقياس كانت اختيار شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (In-dependent Variables) التي جرى توصيفها سابقا والمتغير التابع (Dependent Variable) الذي يمثل الاستيرادات استخدام معدلات الانحدار البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Regression equations) وقد تم تحديد النماذج الثلاثة التالية:

اولا: الاستيرادات بدلالة الناتج المحلي الاجمالي
ثانيا: الاستيرادات بدلالة القطاعي للزراعة والصناعة التحويلية
ثالثا: الاستيرادات بدلالة ناتج الاستهلاك والاستثمار الاجمالي.
وبأستخدام المعادلات الرياضية التالية:

١ ـ معادلة الخط المستقيم Linear $Y_t = A + BX_t$

٢ ـ المعادلة نصف لوغارتيمية Semi - Logarithmic $Yt = A + EL_n X_t$

٣ ـ المعادلة نصف لوغارتيمية المعكوسة Anti Logarithmic $Ln\ Yt = A + BX_t$

٤ ـ المعادلة اللوغارتيمية Double - Logarithmic $LnY_t = Ln\ A + LnX_t$

٥ ـ المعادلة التربيعية Oundratic $Y_t = A + BX^2_t$

حيث T = ١٩٧١، ١٩٧٢ ..... ١٩٨٢.

وبعد اضافة المتغير العشوائي (Disturbance term) يصبح النموذج قياسيا وبالتالي يمكن استخدام طريقة التقدير المناسبة[١٥].

لاختيار افضل صيغة من العلاقات السابقة كان لابد من الاهتداء بمجموعة اختبارات اقتصادية وقياسية ووفق مايلي:

١ ـ اختيار الصيغة الابسط لان البساطة هي من سمات النظرية الاقتصادية.

٢ ـ المعيار الاقتصادي الذي ينطبق مع مؤشرات النظرية الاقتصادية ويشمل على اشارة منطقية للتقديرات.

٣ ـ الاختبارات الاحصائية والتي تشمل اعلى قيمة لـ $\bar{R}^2$ ومعنوية النموذج (F. test) ومعنوية المتغيرات (T - test).

٤ ـ ومن بين الاختبارات القياسية تم استخدام اختبار دربن ـ واطسن D - W[١٦] وبعد اختبار افضل صيغة من خلال الاختبارات السابقة نقوم بحساب المرونة الانتاجية (الانفاقية (Output Elasticity) لكل متغير[١٧].

---

(١٥) استخدم الباحثان طريقة المربعات الصغرى O L S (ordinary Least squar) والمربعات الصغرى المتعددة (Multiple Least squar) للتقدير.

(١٦) من المعلوم ان هناك اختبارات قياسية متعددة مثل اختبارات الـ (Hetro sosdast) واختبارات تعدد المتغيرات (Multicolluncarity)

انظر: Koutsoyianni - Theory of Econometric [London: Macmillan - 1973 PP 206 - 210.

(١٧) يختلف حساب المرونة رياضيات حسب الصيغة التي يقع عليها الاختبار انظر: Teh - Wi. Hu - **Econometric. An Introductory Analysis** (U.S.A): University Park Press - 1973) P62.

* معنوية المعلمة باستخدام مستوى معنوية 5% حيث ان قيمة t الجدولية لدرجة حرية n - k= 10 ومستوى معنوية 5% تساوي 1812 وان قيمة F الجدولية لدرجة حرية 1 = k -1 ، n - k= 10، ومستوى معنوية (54)% تساوي 4.96

٣ ـ اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي G D P في الاستيرادات

قام الباحثان بقياس اثر تطور G D P (النفطي وغير النفطي) بالاسعار الثابتة في الطلب على الاستيرادات من خلال العلاقة الدالية التالية :

M = F (G D P) حيث جرى تقدير المعلمات للنموذج وبأستخدام الصيغ الرياضية الخمس واظهرت نتائج التقدير والاختبارات بأن الصيغة الافضل معادلة الانحدار نصف لوغارتيمية المعكوسة لمطابقتها المعايير الاحصائية والاقتصادية، في الوقت الذي لم تنطبق هذه المعايير خاصة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^{-2}$ واختبار D - W في النماذج الاخرى وتقدير النموذج كان.

$$\text{Ln } M = 6.658 + 0.0000196\ (G\ D\ P)$$

$$t = \text{Value } (12.25)^{*} \quad (6.682)^{*}$$

$$R^2 = 0.81$$

$$\bar{R}^2 = 0.798$$

$$F = 44.66^{*}$$

$$DW = 1.048$$

ويستدل من الناتج اعلاه مايلي :

١ ـ وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي والطلب على الاستيرادات وبشكل يطابق المنطق الاقتصادي.

٢ ـ ان معدل R^{-2} يؤكد ان المعادلة تفسر تقريبا 80% من التغيرات في الاستيرادات وهي نسبة عالية.

٣ ـ معنوية الاختبارين F. test, T. test وبمستوى دلالة (5%).

٤ ـ اظهر اختبار D - W (رغم كونه يقدم افضل نتيجة مقارنة بالصيغ الاربع الاخرى) وجود ارتباط (Auto Corralation) ضمن حدود قريبة من الاقناع Incoclusive[١٨].

---

(١٨) لعدم شيوع الاستخدام او الاتفاق اللغوي حول التعريف فقد ارتأينا ان هذا التعريب اقرب الى صحة التعبير حيث ان : dl = 1.02 ; dua 1.33. انظر Kautsoyiannis P585

وقد حاول الباحثان استخدام بعض الاساليب القياسية لازالة اثر الارتباط الذاتي[19] ولكن نتائج التقدير لم ترفع من قيمة D W بالاضافة الى انها كانت غير مقبولة احصائيا واقتصاديا. وتعود حتمية وجود ظاهرة الارتباط الذاتي الى وجود متغيرات اخرى قد تؤثر في العنصر التابع نتيجة لذلك تم قبول تقدير النموذج في صيغته الاولى عند حساب مرونة الطلب الانتاجية من المعادلة المقدرة اذ وجد انها تساوى (3.5) اي ان نمو الناتج المحلي الاجمالي (١٠٠٪) يؤدي الى زيادة الطلب على الاستيرادات بمقدار (٣٥٠٪) وهي نتيجة منطقية تنبثق من واقع الاقتصاد السعودي المفتوح للخارج والذي تمثل الاستيرادات فيه نسبا عالية[20] من الناتج وتقودنا هذه النتيجة الى مقدار التبعية التي يعاني منها الاقتصاد السعودي للخارج..

ان أمكانية الخروج بهذه المرونة العالية هو حجم المساهمة المتنامية للقطاع الاستخراجي في G D P وليس زيادة في مساهمة القطاعات السلعية الانتاجية الاخرى التي سنبين تأثيرها في الفقرة اللاحقة..

نستنتج من ذلك ان اثر النمو الدخلي كان دافعا في زيادة الطلب على الاستيرادات، اي ان ارتفاع قيم الناتج دفعت الى رفع سقف الاستيرادات المطلوبة.

٣ ـ ٢ ـ اثر نمو الناتج الزراعي (G M) وناتج الصناعة التحويلية (G M) في الاستيرادات

لتحديد اثر العلاقة بين التطور الحاصل في القطاعين الزراعي والصناعي بأعتبارهما قطاعين للانتاج السلعي (حيث ان القطاع الاستخراجي هو قطاع سلعي تصديري في السعودية) اعتمدنا العلاقة الدالية التالية:

$$M = F(G A, GM)$$

---

(١٩) لقد تم استخدام اسلوبين قياسيين لازالة اثر الارتباط الذاتي وهما:

أ ـ اسلوب الخطوتين لدربن

ب ـ اسلوب الفرق الاول First - order differences

انظر:

(1) J.Jonston - Econometric Methods. (U.S.A) : McGraw - Hill, Inc. 1972)P264.

(2) Ich. wi. Hu Op. Cit PP18 - 82

(٢٠) انظر الفقرة ٢ ـ ١.

ان الغرض من اعتماد الصيغة اعلاه هو تحديد مستوى النمو الذي وصلت اليه السعودية، وبشكل اخير التوصل الى معرفة نسبية حول مدى اعتماد هذين القطاعين الانتاجيين على الخارج اذ نستشف من ذلك عن حجم ودور القدرات الوطنية في عملية النمو الاقتصادي.

قدرت المعادلات بالصيغ الرياضية (عدا التربيعية) واظهر المعادلات كافة عدم معنوية المتغيرات المستقلة، وعدم معنوية النموذج ايضا ولغاية مستوى معنوية ٢٠٪ مما يؤكد لنا الحقائق النسبية التالية:

- هامشية اثر النمو الحاصل في هذين القطاعين الانتاجيين في الطلب على الاستيرادات، خاصة للدور الذي كان ينتظر من معدلات نموها العالية [٢١] في المساهمة بتخفيض معدل الانكشاف الاقتصادي (Rate of Exposure)[٢٢] الذي يعد من المؤشرات المهمة لقياس حالة التبعية الاقتصادية من خلال قناة التبادل الخارجي..
- خلل واضح في النهج الانمائي الذي تتبعه السعودية والذي ادى الى انخفاض المساهمة النسبية للقطاع الزراعي بشكل مضطرد وخلال الفترة محل الدراسة..
- تأكيد استراتيجية التصنيع التي تتبناها السعودية في التركيز على الصناعات الموجهة للتصدير (الصناعات الهيدروكاربونية بخاصة)[٢٣] اذ ارتفعت نسبة المشاريع المتعاقد عليها من جملة المشاريع من (٢٠٪) عام ١٩٧٦ الى (٣٥٪) عام ١٩٨٢ [٢٤]، هذا عدا المشاريع التي تقوم بها الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) وبالمشاركة مع الشركات متعددة الجنسية في بناء المجمعات الصناعية الضخمة في جبيل وينبع، هذا بالمقارنة مع الصناعات الموجهة للتعويض عن الواردات ولانتاج الحاجات الاساسية التي اصبح التوجه لبنائها احد معايير التنمية المستقلة [٢٥].

يمكن القول ان الدخل المرتفع الذي وفره يسر الموارد النفطية وارتفاع اسعارها دوليا خلال الفترة ادى الى تبني استراتيجية دفعت مستويات الاعتماد على السلع

---

(٢١) انظر الفقرة ٢ ـ ٣

(٢٢) معدل الانكشاف الاقتصادي = الاستيرادات + الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي

(٢٣) وزارة التخطيط ـ خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ (الرياض: وزارة التخطيط ـ ١٩٨٥) ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٢٤) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ـ تقرير الامين العام الرابع والعاشر (الكويت: اوابك ١٩٧٧ و ١٩٨٤) ص ٦٩ وص ١٠٤.

(٢٥) انظر: د. اسماعيل صبري عبدالله ـ في التنمية العربية (بيروت: دار الوحدة ـ ١٩٨٣) ص ١١٣ ـ ١١٩.

والخدمات الاجنبية بشكل كبير ليس في مضمار التنمية وانما حتى الايفاء بحاجات الاستهلاك اليومي . .

لذلك فأن اثر النمو الانتاجي الاحلالي (التعويضي) لم يمارس دورا يذكر في عملية الحد او تخفيض الطلب على الاستيرادات لضآلة او انعدام دور القطاعات المحلية الانتاجية في المساهمة بالعرض المحلي، وبالتالي كان الاثر الدخلي اكبر من الاحلالي . .

٣ ـ ٣ ـ اثر نمو الاستهلاك (C) والاستثمار (I) في الاستيرادات . .

يعد الاستهلاك والاستثمار حصيلة النشاط الاقتصادي الذي يجري محليا، لذلك فأن حركتهما خلال كل فترة تلعب الدور الاكبر في التأثير على نسبة وحجم التجارة الخارجية، فأقتصاد مفتوح ضعيف الهيكل الانتاجي لابد ان تلبي حاجاته الاستهلاكية من خلال الاستيراد، كذلك فأنه لتحريك عملية النمو والنشاط الاقتصادي لابد من ضخ مستمر للاستثمار ممثلة بالالات والمعدات والاستشارات والمواد الاولية والوسيطة، وهي بالتأكيد غير متوفرة محليا . .

ولتقييس ابعاد هذه العلاقة بشكل واضح استخدمنا العلاقة الدالية التالية :

$$M = F(C, I)$$

وجرى تقدير المعادلة بالصيغ السابقة (عدا التربيعية) .

وبينت النتائج عدم المنطقية الاقتصادية لمعادلة الانحدار الخطية لاظهارها علاقة عكسية بين الاستهلاك والاستيرادات (اشارة المعلمة سالبة) .

فضلا عن عدم معنوية معلمة (C) . اما معادلتي الانحدار النصف لوغارتيمية والمعكوسة فأظهرت نتائج تقديرها وجود مشكلة الارتباط الذاتي وعدم معنوية معلمة متغير الاستهلاك ايضا وكانت معادلة الانحدار اللوغارتيمية اكثر قبولا مقارنة بالصيغ الاخرى :

$$LnM = -0.435 + 0.809\,LnC + 0.969\,LnI$$

t - value (1.922)☆ (5.27)☆

$R^2 = 0.98$

$R^{-2} = 0.97$

$F = 241.33$☆

$DW = 1.505$☆

* حيث ان قيمة t الجدولية لدرجة حرية $n-k=q$ بمستوى معنوية 5% تساوي 1.833 اما قيمة F الجدولية لدرجة حرية $n-k=q, k-1=2$ بمستوى معنوية 5% فتساوي 4.26

انظر : Koutsoyiannis

ويمكن توضيح نتائج التقدير اعلاه كالاتي:

١ ـ وجود علاقة طردية بين متغيري، I ، C والاستيرادات وبشكل يتفق مع المنطق الاقتصادي.

٢ ـ ان معدل R^2 يبين ان المعادلة تفسر 97% من المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد.

٣ ـ معنوية الاختبارين (T) و (F) بمستوى دلالة 5%.

٤ ـ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر.

عند حساب مرونة الطلب الانفاقية للاستهلاك بالنسبة للاستيرادات وجد انها (0.809) اي ان تغير نسبة الاستهلاك بمقدار (١٠٠٪) يتطلب زيادة الاستيراد بنسبة (٨٠٪) وهي نسبة عالية تؤشر حالة اعتماد السعودية على الخارج في توفير مستلزمات الاستهلاك المحلي الاجمالي، وتشيرفي الوقت نفسه الى تدني مساهمة قطاعات الانتاج السلعي. ويشيرالميل الحدي للاستيرادبالنسبة للاستهلاك (Marginal Propensity for Import) المحسوب [٢٦] (٥٥٪) الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي على استيراد السلع والخدمات من الخارج موضحة ان اكثر من ٥٠٪ من كل ريال اضافي مخصص للاستهلاك تصرف على سلع اجنبية، مما يشير معه الى عظم المحتوى الاستيرادي لسلع الاستهلاك وحالة المحاكاة والتبعية لانماط استهلاكية مستوردة.

ان هذا السلوك للاستهلاك يدلل على حالة اقتصادية خطيرة وهي تسرب اثار المضاعف التي تخلقها موجات الانفاق المتكررة بأتجاه الخارج.

بالنسبة لمتغير الاستثمار فأن مرونة الطلب الانفاقية بالنسبة للاستيراد (0.96) تشير الى مدى تأثير تغير الواردات نتيجة النمو الحاصل في الاستثمار، فالمرونة المحتسبة تبين ان تغير الانفاق الاستثماري بنسبة (١٠٪) يتطلب زيادة الاستيرادات (٩٦٪)، وهذا التقدير يتطابق مع النهج الاستثماري خاصة بالنسبة للمشاريع الاقتصادية الضخمة في مجال الصناعات المعتمدة على كثافة استخدام طاقة النفط والغاز او مجال البناء التحتي، من حيث الاعتماد على الشركات الاجنبية في تنفيذ هذه المشاريع او استيراد مستلزماتها من الخارج[٢٧].

---

(٢٦)احتسب الميل بالاعتماد على Teh, Wi Hu - Op. Cit - P 26

(٢٧) د. محمد عزيز ـ انماط الانفاق الاستثماري في اقطار الخليج العربي (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ ١٩٧٩) ص ٢٠٠ ـ ٢٣٠.

الخلاصة:

لقد استطاع البحث ومن خلال فقراته السابقة، ان يقدم لنا صورة نسبية عن اثر النمو الاقتصادي في واردات السعودية ومن خلال المؤشرات التالية:

١ ـ الطلب على الاستيرادات حساس للتغيرات الحاصلة في الناتج خاصة النفطي، حيث لوحظ ان التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تفسر جزءاً كبيرا من التغيرات الحادثة في الاستيرادات علما ان مساهمة قطاع النفط تمثل النسبة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي السعودي.

٢ ـ وضوح الاثر الدخلي بشكل اعمق من الاثر الاحلالي الذي لايكاد يذكر، وهذه النتيجة لابد ان تقود الى توضيح اهمية دعم القطاعات الانتاجية المحلية في تغطية الطلب المحلي الذي يؤثر بدوره على موقف الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي للقطر السعودي لتغطية العجز الحاصل في القدرة المحلية لتغطية الفجوة..

وبالنتيجة فأن النمو الاقتصادي الحاصل في القطر السعودي لم يسهم بشكل فعال في تخفيض الطلب على الواردات وبالتالي ابقاء شروط التبادل الدولي لغير صالح الدولة، فالنمو قد حدث في قطاع (الاستخراجي) مارس دورا هامشيا في التأثير على مجمل حركة الاقتصاد الوطني، وهذه النتيجة تنطبق مع الفرضية.

ولغرض الاستفادة من النتائج السابقة يمكن تحديد اهم المتطلبات اللازمة لخلق الاثر الايجابي للنمو الاقتصادي في الاستيرادات بما يلي:

١ ـ توسيع مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية بشكل يسهم في تصحيح الاختلال الواضح في الهيكل الانتاجي فضلا عن توسيعه للقدرة الاستيعابية المحلية للاستفادة من الاستيرادات المختلفة وخلق اثر ايجابي للاستيرادات على عملية النمو الاقتصادي.

٢ ـ تنويع مصادر الاستيراد لغرض تحقيق نوع من التوازن بين المتطلبات الاستيرادية الضرورية وبين المرونة المطلوبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي..

٣ ـ ربط الحاجة المحلية للسلع الاستثمارية والاستهلاكية بأهداف النمو الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي بشكل لايخل بالانسجام الضروري بين نمو القطاعات المحلية وتوسع الاستثمار والاستهلاك..

جدول ـ ١ ـ

استيرادات السعودية للفترة ٧١ ـ ١٩٨٢ (CIF)

السنة	(١) الواردات بالاسعار الجارية	(٢) قيمةوحدة الواردات ١٠٠=١٩٧٥	(٣) قيمةوحدة الواردات ١٠٠=١٩٨٠	(٤) قيمة وحدة الواردات ١٠٠=١٩٧٥	(٥) مليون ريال الواردات بالاسعار الثابتة ١٠٠=١٩٧٥
١٩٧١	٣٦٦٧,٥	٥٥,-	-	٥٥,-	٦٦٦٨,١٨
١٩٧٢	٤٧٠٨,٣	٥٦,١	-	٥٦,١	٨٣٩٢,٦٩
١٩٧٣	٧١٩٧,-	٦٩,٩	-	٦٩,٩	١٠٢٩٦,١٤
١٩٧٤	١٠١٤٤,٢	٩٣,٢	-	٩٣,٢	١٠٨٨٩,٦٩
١٩٧٥	١٤٨٢٣,١	١٠٠,-	-	١٠٠,-	١٤٨٢٣,١٠
١٩٧٦	٣٠٦٩٠,٧	١٠٢,٥	-	١٠٢,٥	٢٩٩٤٢,١٥
١٩٧٧	٥١٦٦٢,-	١١٢,٨	-	١١٢,٨	٤٥٧٩٩,٦٥
١٩٧٨	٦٩١٧٩,٧	١٢٣,٤	٤٤,-	١٢٣,٤	٥٦٠٦١,٣٥
١٩٧٩	٨٢٢٢٣,٣	١٤٤,٨	٥٩,-	١٤٤,٨	٥٦٧٨٤,-
١٩٨٠	١٠٠٣٤٩,٦	١٦٩,٨	١٠٠,-	١٦٩,٨	٥٩٠٩٨,٧٠
١٩٨١	١١٩٢٩٧,٧	١٦٤,٦	١١٣,-	١٦٤,٦	٧٢٤٧٧,٣٠
١٩٨٢	١٣٩٣٣٥,١	-	١١٧,-	*١٧٠,٤	٨١٧٥٦,٧٠

المصادر

(1) (2) Economic commission For westren Asia - Statisilcal Abstract of the Region of ECWA, FiFth, Sixth, Seventh, ISSues (Baghdad: ECWA - 1982, 1983, 1984) pages. 3,5, 362, 386.

(3) International monetary Fund - International Financial Statistics, volume xxxvi - No. 6 (Washington: IMF - 1983) ps7.

(٥) [٥ = ١/٤×١٠٠]

* قام الباحثان بتقدير عام ١٩٨٢ من خلال استخدام (٢) و (٣) كالاتي:

[قيمة وحدة الواردات لعام ١٩٨٢ بأسعار ١٩٧٥ = (قيمة الوحدة عام ١٩٨١ باسعار ١٩٧٥ / قيمة الوحدة عام ١٩٨١ باسعار ١٩٨٠) × قيمة الوحدة عام ١٩٨٢ بأسعار ١٩٨١

جدول (٢)
الناتج المحلي الاجمالي GDP للسعودية (بالاسعار الثابتة)
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢

السنة	(١) GDP ١٠٠=١٩٧٥	(٢) GDP ١٠٠=١٩٧٠	(٣)مليون ريال GDP ١٠٠=١٩٧٥
١٩٧١	-	١٩٩٠٦,٨	"١٠٣٢٤٤,٤٩
١٩٧٢	-	٢٢٩٦٣,٣	١١٩٠٩٦,٧٠
١٩٧٣		٢٧٤٩٥,٤	١٤٢٦٠١,٩٥
١٩٧٤	-	٣١٦٤٢,٣	١٦٤١٠٩,٤١
١٩٧٥	١٦٤٥٢٦,٤	٣١٧٢٢,٧	١٦٤٥٢٦,٤٠
١٩٧٦	١٨٩٠٣٩,-	-	١٨٩٠٣٩,-
١٩٧٧	١٨٩٠٢٧,-	-	١٨٩٠٢٧,-
١٩٧٨	٢٠٤٨٤٩,-	-	٢٠٤٨٤٩,-
١٩٧٩	٢٢٣٤٧١,-	-	٢٢٣٤٧١,-
١٩٨٠	٢٣٧٠٦١,-	-	٢٣٧٠٦١,-
١٩٨١	٢٣٢٩٨٧,-	-	٢٣٢٩٨٧,-
١٩٨٢	١٨٧١٢٨,-	-	١٨٧١٢٨,-

المصادر

1) Economic commission for westren Asia - National Account Studies (Baghdad: ECWA - 1984) p207.

2)Economic commission for western Asia - statistical Abstract of the Region of ECWA. Fifth, sixth, Seventh Issues (Baghdad: ECWA- 1982, 1983, 1984)
Pages 346, 351, 376.

قام الباحثان بتقدير GDP للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ بأسلوب جدول (١) نفسه.

جدول ـ ٣ ـ

ناتج قطاعي الزراعة (GA) والصناعة التحويلية (GM) للسعودية بالاسعار الثابتة لعام (١٩٧٥)

للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ .

السنة	GA ١٠٠=١٩٧٥	GM ١٠٠=١٩٧٥
١٩٧١	١٣٢١,٩	٦٨٧٣,-
١٩٧٢	١٣٦٣,٩	٦٩٠٤,٨
١٩٧٣	١٤٦٧,١	٧٧٨٢,٤
١٩٧٤	١٥٢٤,٩	٧٥٥٣,٣
١٩٧٥	١٥٨٦,٣	٨١٧٣,-
١٩٧٦	١٦٦٦,-	٩٢٦٢,-
١٩٧٧	١٩٢٥,-	١٠٠٦٧,-
١٩٧٨	٢٠١٢,-	١١٠٨٠,-
١٩٧٩	٢١٢٧,-	١٢٠٥٦,-
١٩٨٠	٢٢٥٢,-	١٢٩١٥,-
١٩٨١	٢٣٨٣,-	١٣٦٠٣,-
١٩٨٢	٢٦٢٥,-	١٥١٢٤,-

(١) مصادر الجدول (٢) نفسها .

(٢) استخدم الاسلوب المشار اليه في جدول (١) في استخراج وتجميع بيانات الناتج الزراعي والصناعي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ .

جدول (٤)

الاستهلاك (C) والاستثمار (I) الاجماليين للسعودية للفترة ٧١ ـ ١٩٨٢ بالاسعار الثابتة

السنة	(١) Cبالاسعار الجارية	(٢) Iبالاسعار الجارية	(٣) الرقم القياسي لاسعار المستهلك ١٠٠=١٩٧٥	(٤) Cبالاسعار الثابتة ١٠٠=١٩٧٥	(٥) مليون ريال Iبالاسعار الثابتة ١٠٠=١٩٧٥
١٩٧١	١٠٢١٠,٣	٢٩٣١,٧	٥٠,٥	٢٠٢١٨,٤	٥٨٠٥,٣
١٩٧٢	١١٩٩,٥	٣٤٠٢,٩	٥٢,٧	٢١٢٥١,٤	٦٤٥٧,١
١٩٧٣	١٣٢٣٠,٣	٥٦٩٣,٨	٦١,٢	٢١٦٦٨,١	٩٣٠٣,٥
١٩٧٤	١٩٦٩١,٤	٨٣٩٩,٦	٧٤,٣	٢٦٥٠٢,٥	١١٣٠٤,٩
١٩٧٥	٣٣٩٤٩,٧	١٧٦٩٨,٨	١٠٠,-	٣٣٩٤٩,٧	/٦٩٨,٨
١٩٧٦	٥٢٧٨٥,٤	٣٣٥٣٩,٨	١٣١,٦	٤٠١١٠,٤	٢٥٤٨٦,١
١٩٧٧	٧٥٤٠٥,٥	٥١١٩١,٢	١٤٦,٦	٥١٤٣٦,٢	٣٤٩١٨,٩
١٩٧٨	١٠١٦٤٠,٦	٦٦٨٩٠,٦	١٤٤,٢	٧٠٤٨٥,٨	٤٦٣٧٨,٣
١٩٧٩	١٤٠٥١١,٧	٧٦٦٥٤,١	١٦٥,٩	٨٤٦٩٦,٦	٤٦٢٠٥,-
١٩٨٠	١٧٩٩٤٨,-	٩٧٠٦٨,-	١٧١,٢	١٠٥١٠٩,٨	٥٦٦٩٨,٥
١٩٨١	١٩٦٨٢٠,-	١٠٦٣٧٦,-	١٧٦,٢	١١١٧٠٢,٦	٦٠٣٧٢,٣
١٩٨٢	١٣٩٣٦٦,٦	١٢٢٣١٥,-	١٧٨,٨	٧٧٩٤٥,٥	٦٨٤٠٨,٨

المصادر

(1), (2) Economic Commission for westren Asia -statistical Abstract op cit pages 343, 348, 374.
(3) Economic Commission for westren Asia studies on prices and Index Numbers in the ECWA region, forth, fifth issues (Baghdad: ECWA - 1982, 1983)

(٤) و (٥) استخرج الباحثان ارقامها بتطبيق العلاقة التالية :

الاستهلاك (الاستثمار) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ =

الاستهلاك (الاستثمار) بالاسعار الجارية

الرقم القياسي لاسعار المستهلك باسعار ١٩٧٥

المصادر العـــربية :

١ ـ بترسون، دالامس ترجمة صلاح الدين دباغ ـ النمو الاقتصادي وطبيعته وقضيته الجزء الثاني (بيروت ـ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٦٨).

٢ ـ البياتي، خضير عباس ـ اثر النمو الاقتصادي في تجارة العراق الخارجية ـ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٨٤.

٣ ـ حاتم جورج حاتم ـ التوزيع الوظيفي للدخل (بغداد: وزارة التخطيط ـ ؟)

٤ ـ حافظ، د. عمر زهير «نماذج قطاعات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون» ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (الرياض: جامعة الملك سعود ـ ١٩٨٣).

٥ ـ خليفة د. علي يوسف وزبير، د. احمد ـ النظرية الاقتصادية، التحليل الجزئي (بغداد: مطبعة العاني ـ ١٩٧٨).

٦ ـ عبدالله، د. اسماعيل صبري ـ في التنمية العربية (بيروت: دار الوحدة ـ ١٩٨٣).

٧ ـ عزيز، د. محمد ـ انماط الانفاق والاستثمار في اقطار الخليج العربي (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ ١٩٧٩).

٨ ـ صندوق النقد العربي ـ الحسابات القومية للبلاد العربية (ابو ظبي ـ الصندوق ١٩٨٣).

٩ ـ وزارة التخطيط ـ الخطة الخمسية الثالثة (الرياض ـ هيئة التخطيط ـ ١٩٨١).

الانكليزيـــــة :

1) Aroop K. Mahuty - Interuidate Micro Eco. with Application (New york: Academic Press - 1980).

2)C.P. Kindlberger - Economic Development (New york McGraw Inc -1965).

3)D. H. Robertson The Future of International trade The Economic Journal No. 189 - 1938

4)I. Kravis "The trade as ahandmaiden of growth" The Economic Journal, 1970.

5)Edward Shapior - Macro Eco. Analysis, 3rd. EH (U.S.A: Harcourt Brace Jouanovich - 1974.)

6) L. Johansen - Production Function (Amsterdam: North holland Publishing Company - 1974).

7) H.G. Johnson - Money, Trade & Eco. Growth (Cambridge: Harvard University Press 1962).

8)Koutsoyannis - Theory of Econometeric (London: Macmillan - 1973).

9) J. Jonston - Econometeric method (U S A): McGraw Hill Inc - 1972).

10) Teh. Wi. Hu Econometric, An Introductory Analysis (U S A: University Park Press - 1973).